

## التضخم

## التضخم و انعكاساته على الجزائر

## أ. حيرش سهام

## جامعة الجزائر 3

## Résumé :

L'inflation est une hausse générale, durable et auto-entretenu du niveau général des prix. S'il s'agit d'un phénomène ancien (au XVI<sup>e</sup> siècle, l'arrivée des métaux précieux des Amériques avait provoqué en Europe une hausse spectaculaire des prix), et si l'époque moderne, et en particulier les années 1950-1960, a semblé caractérisée par une inflation assez importante conjuguée à un chômage peu important dans les économies développées, la maîtrise de l'inflation constitue depuis la fin des années 1970 un objectif prioritaire de la politique économique, la stabilité des prix étant censée créer le meilleur environnement pour le développement de l'activité économique.

En fonction du critère du rythme de la hausse des prix, on distingue l'inflation « rampante » (avec un taux d'inflation de 4 à 9 % par an), l'inflation « galopante » (à 2 chiffres), ou encore un régime de « basse inflation » (moins de 3 % par an).

L'inflation peut être décrite comme « importée » si les tensions inflationnistes résultent de la hausse des prix des produits importés (souvent les matières premières), mais on parle également d'une inflation « décroissance » ou de prospérité, dont la constatation est somme toute logique (cas de la période de prospérité des « trente glorieuses » après la deuxième guerre mondiale).

Les deux grandes causes traditionnelles de l'inflation sont l'inflation par les coûts et l'inflation par la demande. La hausse des coûts peut aussi résulter de la hausse des prix des matières premières (énergie, etc.) que de la hausse des salaires.

L'inflation par la demande correspond à une situation de marché classique dans laquelle l'offre de biens et de services est inférieure à la demande de biens et de service (cas de l'après - deuxième guerre mondiale au XX<sup>e</sup> siècle).

Une loi économique dégagée par l'économiste M. Friedman (« Inflation et système monétaire » - 1976) semble attester que « l'inflation est toujours et partout un phénomène monétaire » (progression trop rapide de la création monétaire par rapport à l'accroissement de la production).

Des politiques monétaires (réduction de la croissance de la masse monétaire, augmentation des taux d'intérêt (directeurs), mais aussi budgétaires ou encore axées sur l'augmentation de la concurrence, semblent en tout cas avoir eu raison de l'inflation du début des années 1980 jusqu'à aujourd'hui.

## مقدمة:

يرى علماء الاقتصاد أن التضخم ظاهرة اقتصادية اجتماعية سياسية مركبة، متعددة الأسباب، لها العديد من المظاهر والأشكال والآثار، ظهر بعد الحرب العالمية الثانية ولم يتراجع، وإذا توقف لعدد من السنوات ، بدأ من جديد، وإذا استقر في بلد ما زاد في بلد آخر.

في الظروف الراهنة وعلى وجه التحديد منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر مازال التضخم في تصاعد مستمر، فقد كانت أسبابه نقدية خالصة في التاريخ ، أما في الوقت الحالي فقد تعددت الأسباب من النقدية والمالية والهيكلية وارتفاع التكاليف والتضخم المستورد وأخرها العوامة، حيث يمكن نقل التضخم عن طريق السلع والخدمات بل في إطار العوامة أصبح العالم كله ينتقل من التضخم إلى الركود سوية وبالعكس.

## التضخم

لقد أثبتت الدراسات بأن التضخم يؤدي للتفاوت في توزيع الدخل فيزيد غنى الأغنياء وفقير الفقراء، وإذا استمر لفترة طويلة يظهر ما يسمى تراجع الاستهلاك أو توقف الاستهلاك، وتضطرب الحكومات عندها للتدخل وبث روح الأمل من جديد في طلب الفقراء. إضافة إلى ذلك فقد تطور التضخم ونتيجة المعالجة غير الصحيحة في بعض الدول ليندمج مع ظاهرة الركود فظهرت مشكلة اقتصادية جديدة أطلق عليها الإقتصاديون "الركود التضخمي" وهي مشكلة عسيرة الحل لأن محاربة التضخم تعمق الركود ومحاربة الركود تزيد ارتفاعات الأسعار وهكذا .....

فما هو التضخم؟ وماهي أسبابه؟ وكيف تسعى الحكومات لإيجاد الحلول المناسبة له؟

## I-1- مفهوم التضخم:

لا يوجد تعارض بين الإقتصاديين حول مفهوم التضخم فالجميع يحدد أسبابه والنتائج التي يؤدي إليها، لكن اختلاف التعاريف لا يعني الاختلاف في الفهم أو عدم قدرة الإقتصاديين على إيجاد تعريف موحد، بل هو ظاهرة إيجابية تفتح باب الحوار والنقاش المستمر والذي يعني بدوره النظرية الاقتصادية.

فأولى التعاريف البسيطة ترى في التضخم: "زيادة في كمية النقود تؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار".

لا يحدد هذا التعريف البسيط مصدر الزيادة، سواء كانت من الإصدار النقدي أو من خلال التوسع في القروض المصرفية.

إن هذا التعريف يؤيد فكرة النظرية الكمية في النقود، ولكن قبل أن نتناول التعاريف التي جاءت بها المدرسة الكلاسيكية لا بد من العودة للتاريخ الإسلامي لكي نرى ما إذا عرف المسلمون هذه الظاهرة وتكلموا عنها.

ظهر التضخم في بعض الولايات الإسلامية وكان يؤدي لزيادة فقر الفقراء وزيادة غنى الأغنياء مما يدفع الدولة للتدخل بهدف معالجة أسبابه، فالجاعات التي حصلت في مصر في فترة حكم المماليك لها خلال الفترة (800-1440م) وحيث تحدث المقرئ في كتابه "شذوذ العقود في ذكر النقود"<sup>(1)</sup> عن الأزمات وأسبابها ويرجع إلى تدهور قيمة النقود والاعتماد على النقود النحاسية بدلا من الذهبية والفضية ويعرف التضخم بأنه: "زيادة في كمية النقود النحاسية دفعت الأفراد لإخراج الذهب والفضة من التداول وسيطرة النحاس مما أدى لارتفاع المستوى العام للأسعار".

فقد تكلم المقرئ قبل جمان بودان (Jean Bodin) وإرفينج فيشر (Irving Fisher) عن أفكار النظرية الكمية في النقود وتكلم عن مضمون قانون غريشام (العملة الرديئة تطرد الحيدة من التداول) وأما عن التسلسل التاريخي لظهور وتطور مفهوم التضخم، ومعرفة أسبابه فإننا سوف نرتبها كما يلي:

## أ- الكلاسيك والتضخم:

يرى وإرفينج فيشر صاحب فكرة النظرية الكمية في النقود بأن أي تغير في كمية النقود يؤدي لتغير المستوى العام للأسعار، فالتضخم عنده يرجع لزيادة الإصدار النقدي مما يؤدي لانخفاض القيمة فترتفع الأسعار<sup>(2)</sup>. أما أفراد مارشال فقد عرف التضخم بأنه "ارتفاع الأسعار"<sup>(3)</sup>.

نلاحظ من خلال دراسة أفكار الكلاسيك بأنهم عاشوا في فترة سيطرة القاعدة الذهبية في النقود ومن ثم كانت التقلبات بسيطة رغم ذلك وقليلة يعزون التضخم للزيادة في كميات النقود مما يؤثر على قيمتها سلبي فترتفع المستوى العام للأسعار هذا ولم يتوسع الكلاسيك في الحديث عن التضخم لأنه لم يظهر كثيرا في ظل قاعدة الذهب وخلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، بل كان في حدود ضيقة وفي بعض الدول.

ب- أما المدرسة الكثرية فإنها ترى التضخم: "زيادة في حجم الطلب الكلي تجاه العرض الكلي وقصور عن مواكبة الإنفاق النقدي الكلي (الطلب الكلي) مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار"<sup>(1)</sup>

## التضخم

إن النظرية الكثرية تحصر أسباب التضخم في زيادة الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) دون أن تأخذ مفردات هذه الزيادة بعين الاعتبار، وعدم قدرة العرض على مواجهة الطلب، وهذه الحالة لا تظهر في الدول النامية، لأن الدول المتقدمة إذا زادت الطلب تستطيع زيادة العرض أو قد تستطيع زيادة الاستيراد لتغطية احتياجات السكان، ومن ثم لا يمكن أن يحدث الارتفاع بالأسعار وإذا حدث فسيكون مقبولا.

ج- أما مدرسة شيكاغو بزعماء ملتون فريدمان فإنها تعرف التضخم بأنه: "زيادة في عرض النقود من قبل السلطات النقدية بشكل يفوق الطلب على النقود" إن فريدمان يرى بأنه يمكن التحكم بعرض النقد لكنه لا يمكن التحكم بالطلب على النقود أو السيطرة عليه لأن الطلب على النقود يتأثر بالعوامل التالية:

\*سعر الفائدة الحالي.

\*مستوى الدخل القومي.

\*مستوى الثروة المادية في صيغة أصول ثابتة.

إن أفكار مدرسة شيكاغو هي تطوير لأفكار المدرسة الكلاسيكية وأفكار النظرية الكمية في النقود.

أما ساميلسون فإنه يعرف التضخم بكلمات بسيطة فيقول: "تشير كلمة تضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار"<sup>(2)</sup>

يعتبر سامويلسون التضخم ارتفاعا في الأسعار، ينجم عن زيادة كميات النقود، أما الاقتصادي الفرنسي إميل جام فإنه يعرف التضخم: "حركة صاعدة تنصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"<sup>(3)</sup>

يتصف تعريف إميل جام بالمزايا التالية:

- التضخم ظاهرة ديناميكية مستمرة دون توقف.

- يتمثل التضخم في ارتفاع الأسعار.

- التضخم حركة تنصف بالاستمرار الذاتي أو الدائم وهي غير قابلة للرجوع ويشمل جميع قطاعات الاقتصاد الوطني.

- ينجم التضخم عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي فالزيادة في الاستثمار والاستهلاك تفوق قدرة العرض.

وما يؤخذ على تعريف إميل جام:

- إن زيادة المستوى العام للأسعار قد لا تعبر عن التضخم فإذا ازدادت الدخول أو المداخيل وازدادت الأسعار فإن هذا الأمر لا يؤثر على المستهلكين وعلى قوتهم الشرائية ولذلك لا توصف زيادة الأسعار بالتضخم.

- ينجم عن التضخم بعض الآثار الاجتماعية، خاصة عندما تنخفض القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود وتزداد ثروة الأغنياء الأمر الذي يؤدي لزيادة حدة الفوارق بين الطبقات.

- لقد عبر إميل جام بهذا التعريف عن التضخم الزاحف الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية في جميع الاقتصاديات الأوروبية ولم يتوقف حتى أزمة الاثنين الأسود 1987 في الولايات المتحدة الأمريكية.

مما تقدم نجمل الأفكار و التعاريف في تعريف مبسط يعتمد على أفكار المدرسة الكثرية وأفكار إميل جام فيكون التضخم: "هو زيادة ظاهرية ومستمرة في كمية النقود تؤدي لزيادة حجم الطلب الكلي، فإذا لم يستطع العرض الكلي مجاراة الطلب الكلي يؤدي ذلك لارتفاع المستوى العام للأسعار".

استنادا لهذا التعريف يمكن تحديد خصائص التضخم بالنقاط التالية:

- زيادة في كمية النقود: إذا رفعت الدولة الإصدار النقدي استنادا لزيادة الناتج فلن يحدث التضخم، أما إذا كانت الزيادة ظاهرية إما من خلال تمويل عجز الموازنة أو زيادة القروض والسلف فإن ذلك سوف يزيد حجم الإنفاق الكلي ومهما كانت الأسباب فإن ظهور التضخم يجب أن يتوافق بزيادة كمية النقود.

## التضخم

- استمرار تزايد كمية النقود: إن زيادة كمية النقود لسنة واحدة لا تؤدي لارتفاع الأسعار، بل يجب أن تستمر الزيادة لمدة دورة اقتصادية ثلاث سنوات إلى خمس سنوات، فالزيادة لسنة واحدة تؤدي لفجوة تضخمية، ما تلبث أن تزول أما الزيادات المتتالية لمدة خمس سنوات تؤدي لزيادة حجم الإنفاق الكلي بشكل مستمر لدورة اقتصادية فترتفع الأسعار.

- زيادة في الطلب الكلي: إن زيادة كمية النقود سواء من خلال تمويل عجز الموازنة أو من خلال التوسع في القروض المصرفية سوف تزيد حجم الإنفاق الكلي (الطلب الكلي) وبهذه الزيادة سوف تنتج للسوق بحثا عن السلع والخدمات وتكون هي السبب في أحداث التضخم.

- تراجع أو عدم إمكانية زيادة العرض ضمن السلع والخدمات: فإن إزداد الإنفاق الكلي وإزداد معه العرض الكلي فلن يحدث التضخم، بل يزداد النمو الاقتصادي وبذلك يتحسن الاقتصاد الوطني أما إذا لم يستطع العرض أن يتساوى مع الطلب فإن الأفراد سيدفعون بالأسعار إلى الأعلى أي حدوث التضخم.

- ارتفاع المستوى العام للأسعار: إن زيادة الأسعار هي نتيجة للتضخم، وليست سببا، فالخلل بين العرض والطلب يؤدي بأن يقبل الأفراد والشركات بدفع الأسعار إلى الأعلى للسلع والخدمات وبذلك يحدث التضخم، إذ هو نتيجة للخلل الناتج بين العرض والطلب.

إن هذه الخصائص تشرح سبب وجوهر آلية حدوث التضخم في أي اقتصاد من الاقتصاديات، وإذا عرفت أي دولة سبب التضخم ينبغي عليها معالجته خوفا من تحوله إلى ظاهرة مدمرة تؤثر على توزيع الدخل القومي وعلى الاستثمار، فيحصل الركود أو ما يمكن تسميته الركود التضخمي كما سنراه لاحقا.

## I-2- أسباب التضخم:

نظرا لأهمية هذه الظاهرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فقد اهتم العديد من الاقتصاديين لدراسة أسبابها بهدف المعالجة الصحيحة لها، لكن التباين بين اقتصاديات الدول المتقدمة والدول المتخلفة قد أدى لظهور خلافات في تحديد الأسباب الحقيقية للتضخم. ومهما يكن من التباين فقد ظهرت عدة وجهات نظر وصلت إلى حالة النظرية التي تفسر أسباب التضخم لذلك أطلق عليها بعض الكتاب و المفكرين ( نظرية) وليس سببا، فأصبحت لدينا نظريات تفسر التضخم.

## I-2-1 نظرية جذب الطلب:

يوضح أنصار هذه النظرية بأن أي زيادة في الطلب دون زيادة مماثلة من جانب العرض سوف تؤدي لزيادة المستوى العام للأسعار. تحدث بهذه النظرية كل من الاقتصادي السويدي فيكسل والاقتصادي الانجليزي كيتز ووضح كل منهما أسباب زيادة الطلب فقد يزداد الطلب نتيجة:

- زيادة طلب الأفراد على الاستثمار أو الاستهلاك (من أموال مكتثرة) .

- زيادة حجم الإنفاق الحكومي وتمويل هذا الإنفاق عن طريق العجز (أي بزيادة الإصدار النقدي)

- التوسع في حجم القروض المصرفية للأغراض الاستهلاكية أو الاستثمارية

إن زيادة الإنفاق الكلي في سوق السلع والخدمات أو سوق عناصر الإنتاج سوف تؤدي لارتفاع الأرباح للمنتجين مما يدفعهم لزيادة الأجور وزيادة أسعار المواد الأولية فتظهر سلسلة من الارتفاعات في الأسعار، وتتوقف آثار هذه الارتفاعات على حالة الاقتصاد الوطني وهنا نكون أمام حالتين:

الحالة الأولى: حالة التشغيل غير الكامل:

تعني حالة التشغيل غير الكامل وجود موارد إنتاجية معطلة وغير مشغلة، فإذا ازداد الطلب وكان الجهاز الإنتاجي مرنا وكانت الموارد الإنتاجية عاطلة عن العمل هذا يؤدي لزيادة الإنتاج وزيادة عوائد عناصر العمل، الأجور والإيجارات والأرباح وهكذا تبدأ

## التضخم

سلسلة من ارتفاعات الأسعار وعوائد عناصر الإنتاج إلى أن يصل الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وخلال هذه المرحلة لا تعد ارتفاعات الأسعار تضخما لأن الأجور في تزايد أيضا.

الحالة الثانية: حالة التشغيل الكامل:

تعني حالة التشغيل الكامل أن الموارد الإنتاجية -الأرض، العمل ورأس المال جميعها تعمل بالطاقة الكاملة.

إن زيادة الطلب في حالة التشغيل الكامل سوف تدفع المنظمين للبحث عن أساليب جديدة لزيادة الإنتاج، فلن يجدوا أمامهم سوى دفع أسعار أعلى منها وتحدث المنافسة بين المنظمين على عناصر الإنتاج فتزداد الأجور والايجارات والفوائد والعمولات ويدفعون أسعارا أعلى للمواد الأولية فتزداد التكاليف من جهة ولن يزداد الإنتاج بمعدلات تذكر من جهة أخرى لذلك تزداد الأسعار وتحصل الفجوة التضخمية، فإن استمرار الطلب بالزيادة للأعوام القادمة فسوف يحدث التضخم أي سوف تتجاوز معدلات التضخم 10% أو أكثر لتصل إلى 20%، وتكون زيادة الطلب مسؤولة عن ارتفاع الأسعار.

1-2-2 نظرية زيادة التكاليف:

اهتم الكلاسيك بزيادة العرض ودراسة تكاليف الإنتاج أكثر من اهتمامهم بجانب الطلب، لذلك كانت تحليلاتهم أحادية الجانب واعتمدوا على مقولات غير صحيحة ( العرض يخلق الطلب الموازي له) وقرروا مسبقا بأن كل منتج أو مستثمر سوف يعيد تشغيل أمواله من جديد وسوف يحدث التشغيل الكامل بشكل تلقائي، فإذا بقي الطلب على ما هو عليه دون زيادة فهل تؤدي زيادة التكاليف لارتفاع الأسعار؟

ما حصل في الدول الصناعية المتقدمة أن المنظمين والمستثمرين قد حددوا أرباحا لا يمكن التنازل عنها وحددت نقابات العمل أجورا معينة وطالبت بالوصول إليها وقامت المظاهرات والإضرابات الأمر الذي دفع المنتجين لقبول ذلك والهروب إلى الأمام برفع الأسعار لتعويض التكاليف والحفاظ على نسب الأرباح العالية<sup>(1)</sup>.

لقد عانت أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1960 وحتى عام 1985 من الترابية والصراع بين الأجور والأرباح فكلما إزدادت الأسعار يطالب العمال ثانية بزيادة الأجور لتعويض النقص الحاصل في دخولهم والإحتكارات كانت تزيد الأجور ثم تزيد بعدها الأسعار بمعدلات أكبر إلى أن وصل التضخم في أمريكا وبريطانيا بحدود 10-15% في عام 1980.

لقد دخلت الاقتصاديات الأوروبية في دورة لولبية (الأجر - السعر) وتحدث لولبية فليس عام 1958 عن هذه العلاقة وقال: "بأن زيادة الأجور يجب أن ترتبط بالإنتاجية، فإن إزدادات الإنتاجية يجب زيادة الأجور وهنا لا تتغير التكاليف وتبقى الأسعار ثابتة، لكن زيادة الأجور دون زيادة الإنتاجية سوف تؤدي لارتفاع التكاليف وسوف تزداد معدلات البطالة ورغم ذلك سوف يحدث التضخم<sup>(2)</sup>. أي حسب منحى فليس يتحمل العمال مسؤولية التضخم والبطالة معا أو يجب عليهم المحافظة على معدل أجر ثابت مع معدل بطالة 2.5% كحالة طبيعية وتستقر عندها الأسعار.

لقد اعتمد السياسيون على تحليل فليس لكي يحافظوا على أجور متدنية، لكن أعوام السبعينات قد شهدت مغايرا حيث إزدادت الأجور و الأرباح والبطالة والتضخم معا.

إن العلاقة بين الأجور والتكاليف صحيحة، لكن زيادة الأرباح قد تتجاوز كثيرا حصة الأجور، وحتى يستمر العمال بالعمل، والاستهلاك ينبغي أن يتحصلوا على أجور تكفي لتلبية المستوى المعيشي، ولذلك كانت الأجور تزداد حتى ولو إزداد التضخم، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معيشي متطور.

## 1-2-3 الفرضية النقدية:

ذكرنا سابقا بأن زيادة حجم النقد تؤدي لارتفاع الأسعار، وكل تضخم يقترن بزيادة السيولة، حتى أن عامة الأفراد يعتقدون بأن إرتفاع الأسعار نتيجة لزيادة وسائل الدفع. فما هي الفرضية النقدية وما هي أدواتها؟

## التضخم

تقوم الفرضية النقدية على فكرة زيادة وسائل الدفع في المجتمع مما يؤدي لزيادة الطلب ومن ثم ارتفاع الأسعار، وتنقسم وسائل الدفع إلى عدة أقسام:

- زيادة حجم المعروض النقدي ، ويكون ذلك من خلال زيادة الإصدار.
- إن دراسة حالات التضخم منذ الحرب العالمية الثانية وحتى الوقت الحاضر توضح بأن العرض النقدي كان ولم يزل مسؤولاً عن إرتفاع الأسعار، ويزيد البنك المركزي الإصدار في الحالات التالية:
- أ- لمواجهة زيادة الإنتاج بهدف تسهيل عمليات تصريف الناتج خلال هذه السنة والأعوام القادمة.
- ب- شراء العملة الأجنبية بهدف تكوين احتياطات.

ت- لتمويل بعض القطاعات مثل تقديم قروض بأسعار منخفضة للقطاع الزراعي والصناعي بهدف دعم القطاعات الإنتاجية.

- تمويل عجز الموازنة: إذا لم تستطع الحكومة الاقتراض من السوق النقدية بهدف تمويل العجز السنوي أو العجز المزمّن فإنها تلجأ لمصرف الإصدار مما يؤدي لإصدار كميات إضافية من النقد تشكل وسائل دفع جديدة تؤدي لزيادة الضغوط التضخمية.

- توسع المصارف في منح القروض والتسهيلات الائتمانية وبشكل خاص القروض الاستهلاكية لأن القروض الموجهة للصناعة أو الزراعة تزيد من حجم الإنتاج فإذا كان الاقتصاد يعاني من التضخم فإن زيادة الإنتاج تزيد حجم العرض ومن ثم تنخفض الأسعار.

أما القروض الاستهلاكية فهي تزيد من حجم السيولة ووسائل الدفع فيزداد الطلب فإذا كان العرض أقل من الطلب فقد يؤدي ذلك لظهور ضغوط تضخمية، فترتفع الأسعار ، وتكون المصارف من خلال هذا التوسع قد أسهمت في زيادة المستوى العام في الأسعار<sup>(1)</sup>

وأما القسم الثاني من الفرضية النقدية فإنه يقوم على فكرة زيادة سرعة التداول النقدي وسرعة التداول تتناسب دائما مع حجم الكتلة النقدية وحجم الناتج المحلي الإجمالي لكنه في بعض الأحيان تزداد سرعة التداول لأسباب متعددة منها:

- أ- عندما يتوقع الأفراد إرتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم يسارعون لشراء السلع والأمر سوف يؤدي لتمسك التجار والصناعيين بالبضائع لأنهم يجهلون السبب في هذا التوجه فيرفعون الأسعار وهذا ما يؤكد للمواطن مصداقية توقعاتهم فيصبح إرتفاع الأسعار حقيقة بعد أن كان توقعا<sup>(1)</sup>.

ب- توقع ظهور مواسم رديئة في بعض السلع الزراعية فتزداد عملية الشراء من هذه المواد فيزداد الطلب و ترتفع الأسعار.

ت- ظهور اضطرابات سياسية لفترة صغيرة أو توقع ظهور اضطرابات تؤدي لزيادة عمليات الشراء فيزداد الطلب وترتفع الأسعار.

إن زيادة سرعة التداول النقدي لأسباب اقتصادية واجتماعية أو سياسية سوف يؤدي لإخراج النقود المدخرة أو المكتتزة أو لسحب جزء من الودائع وشراء السلع والخدمات فيؤدي ذلك لزيادة واضحة في الطلب وبالتالي ارتفاع الأسعار، فالعامل النقدي كان ولا زال يشكل العنصر الأساسي في زيادة معدلات التضخم.

## 1-2-4 فرضية رأس المال الأجنبي:

يتوازن الاقتصاد الوطني بشكل جغرافي ( العرض مع الطلب)، (الأسعار مع وسائل الدفع) ويسعى كل اقتصاد لاتخاذ عدد من السياسات تظمن له الاستقرار خلال السنوات القادمة، لكن توجهات العولمة وظهور منظمة التجارة العالمية والسماح بدخول السلع و الأفراد ورؤوس الأموال إلى الدول المنظمة لهذه المنظمة وزاد من إمكانيات عدم التوازن، وزاد من إمكانيات حدوث الأزمات المحلية والعالمية، لأن دخول الأموال الإضافية إلى الاقتصاد الوطني سوف تشكل وسائل دفع جديدة تؤدي لتشكيل ضغوط

## التضخم

إلى تضخمية، فإذا كان الجهاز الإنتاجي غير مرّن فسوف تنتقل هذه الضغوط إلى تضخم حقيقي فهل يشمل كافة القطاعات، فكيف يدخل رأس المال وماهي أشكاله؟

تشجع جميع الدول بما فيها المتقدمة دخول الرأس المال الأجنبي وذلك لزيادة الإنتاج أو إقامة منشآت جديدة تشغل عمال جدد وتسهم في تطوير قطاع الخدمات.

يدخل إلى كل بلد نوعان من رأس المال:

أ- رأس المال الاستثماري - الإنتاجي وذلك بهدف إقامة منشآت إنتاجية، مصانع - ورشات العمل - ورشات الصيانة والتركيب وغيرها. تسهم هذه المنشآت بزيادة الإنتاج وتشغيل العمال مما يؤدي لتخفيض البطالة وزيادة الدخل فإذا كان البلد يعاني من التضخم فإن هذه المنشآت سوف تخفض معدل التضخم.

ب- رأس المال الساخن: وهو نوع من أنواع رأس المال تخصص بأعمال المضاربة في الأسواق المالية وينتقل من بورصة إلى أخرى سعياً وراء الأرباح المرتفعة<sup>(1)</sup>.

لا يهتم هذا الرأس المال بالاستقرار والتوازن بقدر اهتمامه بالأرباح، لذلك يقتحم البورصات الصغيرة بهدف زيادة حدة المضاربة وعندما ترتفع الأسعار يغادر فوراً خوفاً من الانخفاض أو التدهور والخسارة.

إن رأس المال الساخن الذي سمحت له جميع الأنظمة الاقتصادية والحكومات بالدخول يزيد حجم وسائل الدفع و يسهم بزيادة أسعار الأصول المالية، لكن هذا الارتفاع سوف ينتقل إلى بقية الأسعار وبسرعة غير متوقعة، مما يؤدي إلى التضخم وخير مثال على ذلك عندما سمحت البورصات الآسيوية بدخول هذه الرؤوس الأموال في ماليزيا عام 1995 حوالي 11.9 مليار دولار، أندونيسيا 11.6 مليار دولار، تايلندا 9.1 مليار دولار وخلال سنتين تضاعفت الأسعار عدة مرات وحصل تضخم مرتفع جداً عام 1997 وبعدها حصلت الأزمة الآسيوية أي انهيارات الأسعار لأن رأس المال الساخن قد انسحب لشعوره بالخطر.

لذلك ينصح الاقتصاديين بعدم السماح لهذه الأموال بالدخول لأنها سوف تؤدي لارتفاع الأسعار وحدوث التضخم.

## 1-2-5 نظرية التضخم الهيكلية:

يرتبط التضخم الهيكلية بطريقة الإنتاج الرأسمالي و القوانين الموضوعية النازمة للنشاط الاقتصادي داخل هذا النظام وقبل أن نوضح آلية حدوثه لابد من تعريف الهيكل الاقتصادي.

الهيكل الاقتصادي: "هو مجموعة من العلاقات والنسب الثابتة والتي تمتد من خلال الزمان والمكان بين القطاعات والمناطق والكميات والتيارات الاقتصادية"<sup>(2)</sup> أو بصيغة أوضح فالهيكل الاقتصادي هو "مدى تطور كل قطاع من القطاعات الاقتصادية ودوره في الناتج القومي، ومستوى الإنتاجية والكفاءات العلمية التي تعمل فيه بحيث يتم تصنيفه بشكل أفضل في إطار القطاعات القائمة الثلاث زراعة - صناعة - تجارة وخدمات".

إذا كانت القطاعات تتطور بشكل متواز فإن هذا الاقتصاد صحيح وسليم، وإذا كانت بعض مؤسسات أو فروع قطاع معين تعاني التخلف وبعضها الآخر أكثر تطوراً فإن هذا الاقتصاد يعاني من الخلل الهيكلية.

إن هذا الخلل الهيكلية سواء كان في دول متقدمة وعادة لا يوجد فيها مثل هذا الخلل، أو الدول النامية فإنه يؤدي إلى وجود أجور وأرباح مرتفعة في القطاع المتطور تؤدي بدورها لزيادة طلب العاملين فيه على السلع والخدمات أي (تضخم الطلب) فترتفع الأسعار في هذا القطاع وتبقى الأسعار في القطاع الزراعي متدنية، أي سوف يظهر التضخم الهيكلية بشكلين:

1- سلوك المنتجين أو المشروعات أو السكان أو السوق في قطاع معين يؤدي لارتفاع الأسعار في بعض القطاعات وانخفاضها في قطاع آخر وقد يحصل هذا الوضع في اقتصاد متقدم.

## التضخم

2- تخلف قطاع وتطور قطاع آخر سوف يخلق أسعار متباينة بين القطاعين وهذا ما يحصل في الدول النامية، ويسمى بالتضخم الهيكلية.

استنادا لذلك يمكن القول: إن التضخم الهيكلية يظهر في الاقتصاديات التي تعاني من الخلل الهيكلية من خلال التطور في بعض القطاعات و الفروع والتخلف و القطاعات الأخرى.

## 2-ظاهرة التضخم في الجزائر:

لقد عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 1990/2014 موجات متفاوتة الحدة من الضغوط التضخمية فقد تعرض الاقتصاد الوطني في بداية التسعينات معدلات تضخم جد مرتفعة بلغت أقصاها 31.7% سنة 1992، وبتطبيق الإصلاحات الاقتصادية انخفض تدريجيا إلى أن بلغت معدلات منخفضة ومقبولة، وكان لهذا الارتفاع آثار على مختلف الأصعدة.

## 2-1- تحليل تطور معدلات التضخم في الجزائر:

باعتبار أن استقرار المستوى العام للأسعار هدف من بين أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى كل دولة إلى تحقيقه من خلال الاعتماد على برامج كبح التضخم، وللمحافظة أيضا على القدرة الشرائية للمواطنين. لكون التضخم هو حالة الارتفاع الغير المنتظم للأسعار، وتعتبر عملية التحكم في سياسة الإنفاق العام و أحسن توجيه للنفقات العامة بآليات متعددة من أهم عوامل التقليل من معدلات التضخم في الاقتصاد الوطني.

فقد عرف الاقتصاد الجزائري في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ضغوط تضخمية شديدة كان لها بالغ الأثر على الاقتصاد الوطني، وهو ما يوضحه الجدول الموالي لتطور معدلات التضخم في الجزائر

الجدول رقم 1: تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1999/2014)

| السنوات     | 1990  | 1991  | 1992  | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002       |
|-------------|-------|-------|-------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------------|
| معدل التضخم | 16.70 | 25.88 | 31.70 | 20.5 | 29   | 29.8 | 18.5 | 5.70 | 5.00 | 2.60 | 0.3  | 4.20 | 1.40       |
| السنوات     | 2003  | 2004  | 2005  | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | بداية 2015 |
| معدل التضخم | 4.30  | 4.00  | 1.40  | 2.3  | 3.70 | 4.90 | 5.70 | 3.90 | 4.52 | 8.90 | 3.3  | 2.9  | 3.5        |

المصدر: وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz>

الديوان الوطني للإحصاء ONS

[Ademmebtoul@gmail.com](mailto:Ademmebtoul@gmail.com), Interview Echowrouk TVle 29 decembre 2012 à 21h30

Banque mondiale.org/indicateur/FP.CPI.TOT.ZG

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ إرتفاع كبير في معدل التضخم حيث بلغ 16.7% سنة 1990، لترتفع إلى 25.88% سنة 1990، لترتفع إلى 25.88% سنة 1991، ثم إلى 31.7% سنة 1992 (اقصى معدل التضخم خلال هذه الفترة)، أما في

## التضخم

سنة 1993 عرف معدل التضخم إنخفاضا قدر بـ 20.5% (أي بحوالي 11 نقطة) لكنه كان مؤقتا ليعود إلى الارتفاع سنتي 1994 و 1995 إلى 29 و 28.9% على التوالي .

ويرجع هذا الارتفاع في استمرار التوترات التضخمية تماشيا و الانتقال نحو إقتصاد السوق وعرفت هذه الفترة إنخفاض في قيمة العملة الوطنية التي ألحقت الأضرار بمستويات الأسعار التي مست المواد الغذائية المدعمة من طرف الدولة وما زاد في تغذية وتيرة التضخم من سنة لأخرى وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي الذي تسبب في انخفاض العرض الكلي عن الطلب الكلي وانخفاض معدل التضخم إلى 0.3% سنة 1996 ثم إلى 5.70% سنة 1997<sup>(1)</sup> إلى أن يصل إلى 0.3% سنة 2000. أما ما بعد السنوات 2000 يلاحظ تذبذب في معدل التضخم ما بين 4 إلى 4.5% سنة 2011، في سنة 2012 وصل هذا المعدل إلى حد أقصى 8.9%، أما في سنة 2013 انخفض إلى أن وصل إلى 3.3%، ثم 2.9% سنة 2014 أما في بداية السداسي الأول لسنة 2015 وصل إلى 3.5% أي نوعا ما من الاستقرار.

## الخلاصة:

من خلال دراستنا يتضح أن ظاهرة التضخم لها آثار سلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للدولة، وبالأخص على القدرة الشرائية للمواطن.

والجزائر في خضم مبادرات الإصلاح الاقتصادي التي إنتهجتها في بداية التسعينات، كان لها بالغ الأثر على ظاهرة التضخم، فقد وصل معدل التضخم وكأعلى معدل إلى 31.7% سنة 1992، لينخفض إلى 20.5% في السنة الموالية، ليكرر الارتفاع سنة 1993 بمعدل فاق 29.8% سنة 1995، والسبب في ذلك الاختلال الفادح الذي كان يعاني منه الإقتصاد الوطني، لكن سرعان ما تعافى الإقتصاد تدريجيا نظرا لتأثره بموجات الإصلاح التي طبقت من طرف السلطات آن ذاك. التي نتج عنها انتهاج سياسات تقشفية في بنود الميزانية العامة. مما أدى بمعدل التضخم إلى الانخفاض بقيم جد مشجعة بلغت 0.34% سنة 2000.

وبعد الراحة المالية التي عرفتتها البلاد في بداية الألفية الثالثة، تن أحاج سياسة تنموية توسعية من خلال برامجي الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو الذين رصدت لهما مبالغ جد ضخمة، حيث ساهم هذا الجهد التنموي للدولة في إنعاش واقع الشغل من خلال خلق مناصب شغل جد معتبرة ساهمت في التقليل من معدل البطالة الذي عرف انخفاضا معتبرا، ولكن بالرغم من النتائج المشجعة إلا أن الإقتصاد الجزائري ما يزال لم يتعافى من ظهور الاختلال من بينها التضخم فقد إرتفع معدل التضخم في السنوات الأخيرة مجددا إلى أن يصل إلى 4.52% سنة 2011، ليرتفع إلى حد أقصى بـ 8.89% سنة 2012.

## قائمة المراجع :

- (1) أبو عروج هاشم وكمال شرف "كتاب النقود والمصارف" منشورات جامعة دمشق، 1994.
- (2) الشمري ناظم "النقود والمصاريف والنظرية النقدية" دار زهران للنشر، عمان، 1999.
- (3) العبد الله مصطفى "علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية" جامعة دمشق، 1990.
- (4) سامويلسون ونوردهاوس "علم الاقتصاد" مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2006.
- (5) شامية أحمد زهير "غقتصديات النقود والمصاريف" منشورات حلي، 2006.
- (6) ضياء مجيد "الاقتصاد النقدي - المؤسسات النقدية" - البنك التجارية-البنوك المركزية" مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية، 2006.
- (7) عناية غازي "التضخم المالي مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2006.

## التضخم

(8) عوض الله زينب أسامة محمد الغولي "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003.

(9) معيزي قويدر "فعالية السياسات النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي"، حالة الجزائر 2006/1990 أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2008.  
قائمة المجلات:

- الأسواق المالية، جامعة دمشق 2008

- النظام النقدي والمصرفي السوري "دار الزمن للنشر، دمشق، 2000.

قائمة المواقع:

(1) [Ademmebtoul@gmail.com](mailto:Ademmebtoul@gmail.com), Interview Echourouk TV le 29 décembre 2012 à 21h30

(2) Banque mondiale.org/indicateur/FP.CPI.TOT.ZG

(3) Economy. Trader-finance.fr, Tuesday 20<sup>th</sup> october 2015.

(4) <http://www.mf.gov.dz>

(5) ONS : Office National des Statistique

الهوامش

(1) مصطفى العبد الله: "علم الاقتصاد والمذاهب الاقتصادية"، جامعة دمشق، 1990، ص 218

(2) جورج نابهانز: "النظرية الاقتصادية"، ترجمة صقر أحمد صقر، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997، ص 46.

(3) غازي عناية: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، عام 2000، ص 22.

(1) ناظم الشمري: "النقد والمصارف والنظرية النقدية" دار زهران للنشر، عمان، 1999، ص 250-253.

(2) سامويلسون ونور دهاوس: "علم الاقتصاد"، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 2006، ص 607

(3) زينب عوض الله، أسامن الفولي: "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي" منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2003،

ص 247.

(1) أحمد زهير شامية: "اقتصاديات النقود والمصارف"، منشورات حلب، 2000 ص 357.

(2) ضياء مجيد: "الاقتصاد النقدي-المؤسسات النقدية"-البنك التجارية-البنوك المركزية" مؤسسة شباب الجامعة

الاسكندرية، 2006، ص 236.

(1) المؤلف: "النظام النقدي والمصرفي السوري"، دار الرضا للنشر، دمشق 2000، ص 227

(1) كمال شرف هاشم بوعراج "النقد والمصارف" منشورات جامعة دمشق، 1994 ص 112

(1) الأسواق المالية، جامعة دمشق، 2008، ص 146.

(2) زينب عوض الله، أسامة محمد الغولي: "أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي"، مرجع سابق ص 259

(1) معيزي قويدر: "فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي"، حالة الجزائر 2006/1990، أطروحة دكتوراه،

جامعة الجزائر 2008، ص 279.